

المؤسسية التاريخية ومسألة الإصلاح في المنظمات الدولية والإقليمية تتأسس المؤسسية التاريخية في تفسيرها لعملية الإصلاح في المنظمات الدولية بالتركيز على العلاقة بين آثار الإصلاح المؤسسي الماضي على طبيعة نمط الإصلاحات المستقبلية في المنظمة الدولية، كما تسلط الضوء بشكل كبير على أهمية العوامل الخارجية في عملية الإصلاح داخل المنظمات الدولية والإقليمية . فيما يخص العوامل الخارجية فإن المؤسسية التاريخية تفترض بأن المنظمات الدولية تخضع لفترات طويلة من الركود مقابل فترات قصيرة من الإصلاح والتغيير أي أن الإصلاح في المنظمات هو نتيجة صدمة خارجية كبيرة والتي تؤسس لمسار جديد من شأنه أن يحمل الاستقرار للمنظمة الدولية مع الوقت يجادل المؤسسيون التاريخيون بأن حقيقة أن الدول تتجه إلى إستراتيجيات التأثير الأحادية ، وغير رسمية من أجل التأثير على مسار الإصلاح في المنظمات الدولية والإقليمية حيث أن الإصلاح لا يخضع دائما لسيطرة فاعل أو تحالف متماسك وهذه الملاحظة شكلت جل إهتمامات الباحثين في المؤسسية التاريخية التي تركز على الاستقرار ، ويجادل هؤلاء أن التطور المؤسسي للمنظمات الدولية يعتمد على الترتيبات السلطوية داخل المنظمة الدولية ، وترتبط عملية الإصلاح حسبهم على تدفق الموارد من البيئة المؤسسية . يؤكد المؤسسيون التاريخيون على أهمية العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية على نمط الإصلاح في المنظمات الدولية ، أي التأثيرات الواردة من البيئة التنظيمية الواسعة ، وفي هذا السياق هناك عاملين يجب التركيز عليهما : مجال تأثير العوامل التنظيمية وتأثيرات الدائرة الانتخابية المتغيرة ، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن العوامل المرتبطة بالبيئة التنظيمية لها أثر كبير على حدوث أو عدم حدوث الإصلاح في المنظمات الدولية ، وبالموازاة مع ذلك فإن التأثيرات المرتبطة بالدائرة الانتخابية للمنظمة الدولية لها نفس الأثر الذي تحدثه عوامل البيئة التنظيمية .